جهود أمراء الدولة الأموية في نشر المذهب المالكي في الأندلس (138-317هـ/756-929م)

د/ متعب حسين القثامي
قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من استن بسنته، واقتفى أثره إلى يوم الدين. وبعد:

يُعد العصر الإسلامي في الأندلس من أروع عصور التاريخ الإسلامي، إذ احتضن حضارة عربية إسلامية عريقة، شكلت معيناً نهل منه الغرب حضارته، وطورها حتى غدا مسيطراً بها على العالم بأسره في زمننا الحاضر.

تمهيد:

المذهب المالكي، أحد مذاهب أهل السنة والجماعة المشهورة، يُنسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي - رحمه الله - عاش في المدينة المنورة، في الفترة بين عامي (93-179هـ/712- 797م)، لذلك لُقب بإمام دار الهجرة، ومذهبه هو الثاني من حيث الظهور بعد المذهب الحنفي، ويعتمد على الحديث النبوي، ولا يميل إلى الأخذ بالرأي[1].

وسنلقي - في هذا البحث إن شاء الله - الضوء على جهود أمراء الدولة الأموية في الأندلس في نشر المذهب المالكي في بلاد الأندلس.

أولاً: الدولة الأموية في الأندلس:

أقام الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان الدولة الأموية في المشرق، سنة 41هـ /660م، وتوارثها بنو أمية، حتى تمكن العباسيون من إسقاطها، وإقامة دولتهم على أنقاضها، سنة 132هـ/750م، لكن أميراً أموياً، وصقراً قرشياً، استطاع أن يبعث دولة بني أمية في الأندلس،

وأن يستقل بها، ويورثها لأبنائه، منذ سنة 138هـ/756م، ذلك هو: عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، وبقيت الأندلس مستقلةً بأيديهم حتى أوائل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. ومرت تلك الدولة بمرحلتين: الإمارة، ثم الخلافة، وسيقتصر بحثنا على عصر الإمارة، الذي امتد بين عامي (138- 317هـ / 756- 929م)

ثانياً: أمراء الدولة الأموية في الأندلس[2]:

1- عبد الرحمن بن معاوية بن هشام، المعروف بالداخل، وبالأول، أسس الدولة الأموية في الأندلس، سنة 138هـ/756م، واستمر يحكمها حتى توفي سنة 172هـ/788م.

2- هشام بن عبد الرحمن، الملقب بالرضي (172- 180هـ/788- 796م) خلف والده في الحكم إثر وفاته، استمر حكمه ثمان سنوات تقريباً.

3- الحكم بن هشام، الملقب بالربضي (180- 206هـ/796- 822م) بويع يوم وفاة أبيه هشام، وزاد عهده على ربع قرن.

4- عبد الرحمن بن الحكم، المعروف بعبد الرحمن الأوسط (206- 238هـ/822- 852م) خلف والده على العرش، استمر حكمه أكثر من اثنين وثلاثين عاماً.

5- محمد بن عبد الرحمن بن الحكم (238- 273هـ/ 852- 886م) بويع خلفاً لوالده، وطالت أيامه، وبلغت خمسةً وثلاثين عاماً.

6- لمنذر بن محمد بن عبد الرحمن (273- 275هـ/886- 888م) خلف والده وحكم سنتين ونيفاً.

7- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن (275- 300هـ/888- 912م)، اعتلى العرش بعد أخيه المنذر، وامتد عهده ربع قرن من الزمن.

8- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، المعرف بالناصر (300- 350هـ/912- 961م) أول من تلقب بأمير المؤمنين من أمويّ الأندلس، بويع إثر وفاة جده عبد الله بن محمد، وامتدت أيامه نحو خمسين سنة، وبويع بالخلافة سنة 317هـ/929م، وكانت وفاته سنة 350هـ/ 961م.

ثالثاً: تعريف ببعض مصطلحات وردت في البحث:

أجد من المناسب هنا، أن أعرّف ببعض الوظائف المؤثرة في حياة المجتمع الأندلسي، والتي من خلالها عمل أمراء بني أمية على ترسيخ قواعد المذهب المالكي، والمحافظة عليه، حتى اصطبغت به دولتهم، وأكسبوه زخماً قوياً، مما جعله يبقى حتى بعد سقوط دولتهم، بل حتى بعد مأساة ضياع الأندلس، وتنصير أهلها، يدل على ذلك بعض الوثائق التي وصلت إلينا من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.[3] ومن المعروف أن أهل الأندلس، يضيفون كلمة "**خطة**" على المنصب أو الوظيفة، فتميزوا بتلك المصطلحات عن إخوانهم في المشرق. كما تميزوا بنظام حكم إداري متطور مقارنة بمن حولهم من الشعوب[4].

والجدير بالذكر، أنّ "الخطط" تنقسم إلى قسمين: دينية(منها: الحجابة، والوزارة، والكتابة، وما تفرع منها) وسلطانيّة (منها: الصلاة، والفتيا، والقضاء، والرد، والسوق، والشرطة، ونحوها)، وهذه يُشترط فيها العلم، والفقه. لذلك كان الأمراء يسندونها إلى الفقهاء، خشية أن تسند إلى غير أهلها، ولأهميتها كان تعيين من يشغلها في يد الأمير دون غيره[5].

وإفرادها في فقرة خاصة بها، القصد منه التوضيح وعدم الإخلال بالمعنى وسياق الحديث، وتشتيت ذهن القارئ الكريم.

= **الوزارة:** اتخذ حكام الأندلس معاونين لهم في شئون الحكم، وسموهم الوزراء، وكان الغالبية منهم قضاة وفقهاء، والوزير من أكثر المقربين للحاكم، يحضر مجالسه، ويطّلع على كل كبيرة وصغيرة، كما كان الوزير بمثابة حلقة الوصل بين الحاكم والمحكومين، وتمتد سلطته إلى الإشراف على الموظفين وتحديد مهامهم[6]. ومن أعلى مراتب الوزارة **"الحجابة"**، ومتوليها يعادل في وقتنا الحاضر مرتبة "رئيس الوزراء"[7]. وكثيراً ما كانت هذه الخطط، مقصورة على أُسر بعينها، خاصة من طائفة الموالي[8].

= **القضاء**: وهي وظيفة من أخطر الوظائف في أي حكومة إسلامية، حتى قيل عنها: إنها أشرف المناصب بعد الخلافة، ولاسيما في المجتمع الأندلسي المسلم. حيث يعرف العامة والخاصة قدرها، ولا ريب، إذ هي مرتبطة بأمور الدين والدنيا معاً[9]. ومصير الأمة مرتبط بها، فإذا صلح صلحت، وإذا فسد فسدت. وأورد النباهي في كتابه " قضاة الأندلس"، الشروط الواجب توفرها في صاحب خطة القضاء[10]. وذكر ابن بشكوال، أنّ من مهام القاضي "إعزاز الحكومة[11]". أما ابن خلدون، فيرى أنها من الوظائف الداخلة تحت الخلافة، بل هي مندرجة في عمومها[12]. واختيار القضاة منوط بالأمير نفسه، وجرت العادة أن يستشير

كبار الفقهاء والعلماء فيمن يصلح للقضاء، وبما أن أولئك الكبار على مذهب الإمام مالك، فأنهم لا يشيرون إلا بمن هو على مذهبهم، ويشترطون عليه أن يحكم بقضاء مالك وفقهه[13].

وكان للقضاة في الأندلس مراتب عدة، أعلاها " **قاضي الجماعة**[14]"، ومن صلاحياته تعيين القضاة وعزلهم، في سائر أنحاء البلاد، وتعيين قاضي الجماعة من شئون الأمير الأموي[15].

ولم يقتصر عمل القضاة على المهام الشرعية فحسب، بل كان بعضهم يمارس - إلى جانب القضاء - مهمات وخططاً أخرى، منها: النظر في أحوال الأحباس، والفصل في المواريث، والإشراف على خطط: الشورى والفتيا، والأحكام والصلاة، والخطبة، وغيرها[16].

ذكر صاحب " نفح الطيب"، أنّ خارج قرطبة، ثلاثة آلاف قرية، في كل واحدة منبرٌ وفقيه، تكون الأحكام في الشرائع له، ولا يختارون قاضياً إلا أن يكون حافظاً للموطأ[17].

ومن الوظائف التابعة للقضاء"**العدالة أو العدول**" وهم علماء مشهور لهم بالعدل البيّن، يقومون - بإذن القاضي - بالشهادة بين الناس فيما لهم أو عليهم، حفظاً لحقوق الناس وأملاكهم وسائر معاملاتهم[18].

ومن أخطر مراتب القضاء، مرتبة "قاضي المظالم"وحسب المصطلح الأندلسي "**خطة المظالم**"، وصاحبها أعلى سلطة من أي قاضٍ آخر، إذ هي "... وظيفة ممتزجة من سطوة السلطة ونصفة القضاء... [19]". واستحدثت في عهد الأمير الحكم الربضي، وخول لصاحبها جميع اختصاصاته[20]. ويرى "بروفنسال" أن نظام المظالم قضاءً عالياً وغير عادي، ويتمتع بسلطات مطلقه[21].

ومما يتعلق بالقضاء أيضاً، وظيفة "**الكاتب**" ولها شروط وآداب، من أهمها معرفته صاحبها بالفقه وأحكام الشرع[22].

= **خطة الرد**: وهي من الخطط القضائية، ومن الخطط الست[23] التي تخول لمتقلدها إنفاذ الأقضية[24]. وهي مرتبطة بالشرطة، وتسمى أحياناً شرطة الرد[25]. ولم تحدد المصادر مهمة صاحبها بدقة، لكن من مهامه، البتّ فيما رُدّ إليه من القضاء[26]. ويرى أحد الباحثين أنها تشبه "محكمة النقض" في الأنظمة المعاصرة[27].

= **الفتيا**: ومكانتها وتأثيرها غير خافيين، فعليها المدار في أمور الحلال والحرام، والجائز، والممنوع، كل ذلك في مجتمع عرف بتدينه. وهي من الخطط التي يختار

الأمير – أو الخليفة – من يتولاها، فلا يعهد بها إلا لمن هو أهل لها، وينهى من لا تتوفر فيه شروطها عن ممارستها[28].

= **خطة الصلاة**: والمقصود بها إمامة المسلمين في الصلوات الخمس في الجامع الأكبر في قرطبة أو غيرها من المدن والولايات الأندلسية. ولأهميتها، فإنها مما يختص بتعيينه الأمير أو الخليفة[29]. وإذا اجتمعت هي والقضاء، أضحى القضاء "من أعظم الخطط قدراً، وأجلها خطراً[30]". لذلك كان معظم القضاة يتولون الصلاة، لأن شروط من يتولاها، تتوفر في القاضي غالباً[31]. ويعتبرها ابن خلدون، أرفع الخطط كلها، "وأرفع من الملك بخصوصه المندرج معها تحت الخلافة... "[32].

= **صاحب الشرطة**: وهي من الخطط المدنية والدينية في آن واحد، وصاحبها هو الذي ينظر ويفصل في "الجرائم السياسية "، والمدنية، وكل ما يتعلق بحفظ الأمن، فهو بمثابة قاضي الجنايات والمخالفات التي لا تدخل في اختصاص القاضي، لأنها غير مقيدة بأحكام الشرع تماماً، لذلك" رؤي - من باب السياسة - تنزيه القاضي عن هذه السلطة المدنية، ووضعها في يد شخص أخر، يكون عادةً من كبار القادة، وعظماء الخاصة"[33]. وصاحبها يسميه العامة: (صاحب المدينة، وصاحب الليل)، وإذا كان مقرباً عند الأمير، فمن حقه تنفيذ أحكام القصاص والقتل فيمن صدرت بحقهم أحكام شرعية بذلك دون استئذان الأمير[34].

وتطورت خطة الشرطة، حتى أصبحت على ثلاثة أقسام: شرطة عليا(أو كبرى)، تنظر في المخالفات التي يرتكبها علية القوم، وشرطة دنيا (أو صغرى)، تنظر في المخالفات التي يرتكبها عامة الناس، وثالثة وسطى[35].

= **الخازن**: (الخزن والخزانة) وهي وظيفة إدارية مالية، تتعلق ببيت مال المسلمين، وهي تشبه إلى حد بعيد وزارة المالية في عصرنا الحديث[36].

= **صاحب السوق**: ومهمته الإشراف على السوق، وعمليات البيع والشراء، وعرف في الحضارة العربية الإسلامية، بالمحتسب. ويُشترط فيه العلم بالفقه والأحكام الشرعية، وذكرت المصادر من كان مختصاً بفتوى السوق، واعتمد أهل الأندلس - بخصوص البيوع ومسائل السوق - على ما جاء في موطأ مالك[37]. بل لهم"... في الاحتساب أوضاع وقوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه، لأنه عندهم تدخل في جميع المتاعات[38]". وتظهر أهميته "صاحب السوق" بوضوح، إذا علمنا أنّ "ثورة الربض" ضد الأمير

الحكم الربضي، بدأت بعصيان بعض التجار على رئيس شرطة الأسواق، وتظاهروا بأسلحتهم في الطرقات[39].

وأحياناً تختلط – هذه الخطة - بخطط أخرى شبيهة بها، خاصة من تلك المناط بصاحبها تنفيذ أحكام شرعية[40]. أو المحافظة على الأمن والانضباط، وكانت منصباً مهماً في عصر الإمارة الأموية في الأندلس، ومرت بتطورات عديدة[41].

= **صاحب المدينة**: (خطة المدينة) وهي مما تميزت به الإدارة الأموية في الأندلس، وقد تختلط مهامه – أحياناً – بالوظائف الأخرى، كصاحب الشرطة، وصاحب السوق[42]. وكلها من الخطط التي يتولى صاحبها تنفيذ بعض الأحكام الشرعية[43].

= **خطة الشورى:** ويبدو أنها على نوعين: الأول الشورى العامة، خاصة بأهل الحل والعقد، وتتخذ فيها القرارات الهامة في الدولة، والنوع الأخر، شورى الأحكام الشرعية، وهي واضحة في خطة الفتيا[44].

ناهيك عن وظائف أخرى، تولاها - في بعض الفترات - وجهاء وزعماء تتلمذوا على أصحاب الإمام مالك في الأندلس، كالوزارة، والقيادة العسكرية، والحجابة، والكتابة.

= **مكانة الفقهاء:** حظي الفقهاء في الأندلس بمكانة مرموقة جداً، وذلك لتمسك الأندلسيين بالدين، واحترامهم للشعائر الدينة[45]، بل كان الأندلسيون يعبرون عن إعجابهم الأدبي بالفقهاء، بأن كانوا يسمون الأمير العظيم منهم الذي يريدون التنويه بفضله بـ "الفقيه"، وكذلك يفعلون مع الكاتب، والنحوي، واللغوي، لأن لقب فقيه عندهم، من أسمى الألقاب، وأكثرها جاذبية وأهمية[46]. وكان الفقهاء والعلماء، يقفون إلى جانب الحكام ويشاركونهم في الحكم بصورة فعالة وواضحة[47]. وتُبيّن تراجم كبار المالكية في هذه الفترة، أنهم نجحوا في بناء "سلطان روحي ونفسي وسياسي" لأنفسهم، دون أن يثيروا كثيراً مخاوف السلطة الحاكمة[48]. وكانوا مبجلين حتى من الطوائف غير المسلمة في المجتمع[49].

وإذا علمنا أن بني أمية في الأندلس، كانوا في نهاية الانقياد إلى الحق لهم أو عليهم، وأن هذا من أسباب تمكنهم وإطالة عمر دولتهم، وبابتعادهم عنه اضمحل شأنهم[50]، أدركنا خطورة دور الفقهاء في المجتمع الأندلسي. بل إن هناك من يرى، أن فقهاء المالكية الأوائل في الأندلس، قاموا بدور هامٍ في بناء الدولة الأموية في الأندلس، وأضفوا على تصرفاتها- في نظر الرعية - تأييداً حقيقياً، كان له أثره البالغ في تثبيت دعائم أركانها، وتمكينها من

السيطرة الفعلية على بلادها، وتمتع البيت الأموي بثقة الشعب الذي يحكمه، وهي ثقة لم يظفر بمثلها الأمويون في المشرق، ولا العباسيون خلال عصرهم الذهبي[51].

رابعاً: الأسباب العامة لانتشار المذهب المالكي في الأندلس[52]:

أ- **أسباب طبيعية وبيئية:** يعتقد بعض الباحثين أنّ من أسباب إقبال الأندلسيين على اعتناق مذهب الإمام مالك، هو تشابه الطبيعة بين الحجاز – مكان إقامة الإمام مالك – والأندلس وبلاد المغرب أيضاً، إذ كانت البساطة والبداوة قاسماً مشتركاً بين الأقاليم الثلاثة، فأهل تلك الأقاليم، لم يتلوثوا بالحضارة التي كانت في المنطقة قبلهم، كما حصل في العراق مثلاً، ومن سمات المذهب المالكي، البساطة والوضوح، والبعد عن التعقيد والرأي، حيث تميز مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وانتشر في العراق[53]. كما أن الأندلسيين وجدوا في قواعد ومبادئ ذلك المذهب، ما يشبع رغباتهم، ويلبي حاجاتهم، وينسجم مع عقلياتهم[54].

ب- **أسباب سياسية:** لا يمكن إغفال الجانب السياسي في هذه المسألة، فعندما نجح العباسيون في إسقاط الدولة الأموية، اتخذوا العراق قاعدة لهم، بينما نجح عبد الرحمن الداخل الأموي في إحياء دولة الأمويين في الأندلس، وتفاقم النزاع والتنافس بين الأسرتين القرشيتين، حتى بلغ درجة العداوة اللدودة، وبما أن العباسيين مالوا إلى مذهب أبي حنيفة لأسباب - ليس هنا مجال سردها- منها أنّ أبا حنيفة من أهل العراق، فكان مناسباً أن يتخذ الأمويون في الأندلس مذهباً مغايراً لخصومهم، ووافق ذلك عودة بعض طلبة العلم الأندلسيين من الحجاز، حيث التقوا الإمام مالك، وأعجبوا بطريقته، وحسن خلقه، وغزارة علمه. كما أن العلاقات المتوترة بين الإمام مالك في المدينة والخلافة العباسية في بغداد أسهمت في تقارب وجهتي النظر، بين الإمام من جهة، وأمراء الأندلس من جهة أخرى، وكان كل من الطرفين معجباً بالأخر، وأصبحت النكاية بالعباسيين سبباً أخر يشجع الأمويين على اعتماد مذهب مالك ومناصرته[55].

وتتضح أهمية الدور الذي قام به حكام الأندلس الأمويين، في التمكين للمذهب المالكي في بلادهم، من خلال مقولة مشهورة عند ابن حزم، مضمونها أن مذهبين انتشرا بقوة السلطان في العالم الإسلامي، هما: مذهب أبي حنيفة في العراق، ومذهب مالك في الأندلس[56]. ويمكن قبول هذه المقولة لكن بحذر، ومع الأخذ بالاعتبار أنّ ابن حزم كان ظاهري المذهب، والمجتمع الأندلسي شديد الحساسية تجاه أي مذهب مخالف للمذهب المالكي، كما أن ابن حزم نفسه، شرح ما يعنيه بهذه المقولة، وحمّل يحيى بن يحيى

الليثي[57] مسئولية نشر المذهب، بحكم قربه من الأمير الأموي، وعدم استطاعت الأمير مخالفته فيما يشير به، وكان يحيى حريصاً على إسناد الوظائف – الخطط – المهمة لأصحابه، من أتباع الإمام مالك[58].

وحفظت لنا بعض المصادر حادثة طريفة، أقدم فيها أمير أموي، على عزل قاضي الجماعة في قرطبة، بسبب أن أحدهم خاطب القاضي قائلا: "... يا بن الخلائف "، وكان القاضي من ذرية مروان بن الحكم الأموي[59]. ويبدو أن الأمير خشي من منافسة ابن عمه القاضي له.

وأسهم علماء وفقهاء المالكية الأندلسيين بدور مهم للغاية في جميع مناحي الحياة الأندلسية[60]، وارتبط المذهب المالكي بالأرض الأندلسية ارتباطاً لا تنفك وشائجه، بحيث أنه من الصعب تفسير أي ظاهرة تاريخية في ذلك القطر، دون أن نضع في اعتبارنا، فقهاء المالكية، ودورهم في تلك الظاهرة، ولعل التاريخ الإسلامي لم يعرف بلداً كانت المالكية فيه عصب الحياة كما عرف ذلك في المغرب والأندلس[61]. كما أنهم حرضوا - أحياناً - على الثورات المناهضة لبعض أمراء الأمويين في الأندلس، ومع كل ذلك ما استطاع أولئك الحكام أن يعطلوا المذهب المالكي، أو يسمحوا بظهور مذهب منافس له، وسألقي الضوء أكثر في صفحات تالية على هذه المسألة.

جـ - القوة الذاتية للمذهب المالكي، وشخصية مؤسسه: ليس خافياً أن المذاهب الفقهية لم تنتشر وتستمر إلا بجهود الأتباع، فأتباع كل إمام وتلاميذه، وقع عليهم عبء نشر مذهب شيخهم وتجديده، وهذا ما فعله تلاميذ الإمام مالك من أهل المغرب والأندلس، إذ عادوا بعد رحلاتهم إلى الشرق، وهم يلهجون بالثناء على الإمام وعلمه، وأطنبوا في ذكر محاسنه وشمائله، وكان الإمام مهيباً، جليل السمت، يجلس لتلاميذه وكأنه سلطان عظيم بين رعيته، حتى لقب بأمير المؤمنين في الحديث، والجدير بالذكر، أن المذهب المالكي، لم يكن مذهباً فقهياً فحسب، بل مذهباً سلوكياً أيضاً، فأخذ تلاميذه عنه(علمه، وذكاءه، وكياسته)[62]، وهيئوا أرضية خصبة لانتشار مذهبه في بلادهم[63].

خامساً: جهود أمراء الدولة الأموية من أجل نشر مذهب الإمام مالك والتمكين له في الأندلس:

1) الأمير هشام بن عبد الرحمن ودخول المذهب إلى الأندلس:

يكاد ينعقد الإجماع على أن مذهب الإمام مالك دخل أرض الأندلس زمن أميرها الأموي الثاني(هشام بن عبد الرحمن الداخل)[64]، وبفضل هذا الأمير، تعمقت جذور المذهب، وبسقت أغصانه، إذ عاد بعض طلبة العلم والحجاج من المدينة المنورة، وهم يحملون معهم

أصول المذهب، ونقلوا إلى الأمير إعجاب الإمام مالك به، وتمنّيه لو كان أميراً في المدينة، ليشمل الناس بعدله وحسن سياسته مع الرعية[65]. ولما بلغ الأميرُ إطراء الإمام له، مال إليه، وشجع الناس على إتباع مذهبه، بل يعتقد البعض أنه حمل الناس على ذلك[66]. ويرى بعض الباحثين، أن الأمير هشام، تنبه لأهمية توحيد المذهب، وعدم إفساح المجال لاعتماد أكثر من مذهب، درأً للمخاطر المترتبة على ذلك، وهي سياسة - ولا شك - حفظت للبلد وحدته وتماسكه، ومنعت ظهور التنافس بين أتباع المذاهب، الذي أدى في بعض الأقاليم، إلى الجدل والخصومة والنزاع، وأوصدت بذلك باباً من أبواب الفتنة[67]، ولكنها في الوقت نفسه، مكنت للمذهب المالكي، وجعلته متفرداً في المنطقة، حتى انتشرت مقولة: "إن أهل الأندلس لا يعرفون إلا القرآن وموطأ مالك"[68]. وفي هذا السياق، أوردت المصادر، حكاية المناظرة التي عُقدت في مجلس الأمير هشام، بين أتباع المذهبين الحنفي والمالكي، وسأل الأمير عن الإمامين أبي حنيفة ومالك؟ فأخبروه أن أبا حنيفة من أهل العراق، والإمام مالك من أهل المدينة المنورة، فقال: "عالم دار الهجرة يكفينا، وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله - وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان"[69]. وهنا يبدو البعد السياسي جلياً، فالأمير رغب في جانب الإمام مالك، لأسباب أوضحها أنه من أهل المدينة، وأن منافسهُ الإمام أبو حنيفة من العراق!. كما أن توحيد المذهب وأهميته ظاهرة في هذه الحكاية.

والحقيقة، أنّ هشاماً كان في أمسّ الحاجة إلى تأييد الفقهاء، فإن الأمارة التي أنشأها أبوه، ينقصها السند الشرعي، فدولة المسلمين الكبرى، والخليفة الوحيد المعترف به في بغداد. لكن الأمويين في الأندلس لا يحظون بمثل ذلك، حتى أنّ أباه – عبد الرحمن الداخل – كان يدعو للخليفة أبي جعفر المنصور ويخطب له، وسكّ العملة باسمه، لكنه بعد أن اطمأن إلى قوته، قطع الخطبة للعباسيين. وعندما آلت الإمارة إلى ابنه وخليفته هشام، بدأت تظهر جماعات الفقهاء المالكية، وتأثر بهم الأمير كما أسلفنا، فقربهم واختص بهم، وهم بدورهم ساندوه ودعموه، حتى في خلافه مع أخيه (سليمان) الأكبر منه سناً، حتى انتصر على خصومه، واعترف له أخوته بالإمارة[70]. بل أضفوا على تصرفاته تأييداً شرعياً، كان له أبعد الأثر في تثبيت دعائم ملكه، وتمكينه من السيطرة الفعلية على بلاده، وتمتعه بثقة شعبه، ورضاه عنه، حتى غلب عليه لقب " الرضي"[71].

ويرى أحد الباحثين، أنّ الأمويين - المتصفين بالدهاء - وعن طريق الأمير هشام بن عبد الرحمن، تبين لهم أهمية الجانب الديني في تفكير شعبهم، وهذا من " أكبر الاكتشافات

التي مكنت لدولتهم من الاستمرار.... وتم هذا الاكتشاف أثناء السنوات القليلة التي حكمها هشام.... وهي سنوات سبقها تمهيد طويل في أثناء حياة أبيه عبد الرحمن"[72].

ولعل من المناسب هنا أن نستطرد في كيفية دخول المذهب المالكي إلى الأندلس. إذ ذكرت بعض المصادر أن أول من نقل علم الإمام مالك إلى الأندلس، زياد بن عبد الرحمن اللخمي[73]، الشهير بـ" شبطون"، وهو يأتي على رأس الجيل الأول[74]، من طلبة الإمام مالك، الذين رحلوا إليه في الشرق، ودرسوا على يديه في المدينة المنورة، ثم عادوا إلى بلادهم، حاملين معهم طريقة الإمام ومذهبه، وكانوا كثيري الثناء عليه، والإشادة بفضله وعلمه، وعلى أيدي هؤلاء نما المذهب وترعرع، ونافس مذهب الإمام الأوزاعي، الذي كان سابقاً للظهور في الأندلس، حتى أخرجه من دائرة المنافسة، وتربع مذهب مالك مكانه، ومن أعلام الجيل الأول المشار إليه، عدد من العلماء والفقهاء المشهورين، نذكر منهم: الغازي بن قيس[75]، وسعيد بن أبي هند[76]، وقرعوس بن العباس[77]، وعيسى بن دينار[78]، وهؤلاء أصبحوا شيوخ العلم في الأندلس، وتتلمذ على أيديهم أعدادُ غفيرة من طلبة العلم، شكلوا عماد الحياة العلمية في الأندلس فيما بعد. ولم يأل الأمير هشام جهداً في التمكين للمذهب المالكي في بلاده، وحث الرعية على تعلمه، وقرب أصحابه، حتى اتهمه البعض بأنه " حمل الناس بالسيف عليه!! "[79]. وهذه مسألة فيها نظر، إذ إنّ إكراه الناس على مذهب معين دون رغبة منهم أمر بعيد المنال، وثبت بالوقائع التاريخية، أن دولاً حاولت فرض مذهبها على كل رعيتها، لكن محاولاتها لم تنجح، فهذه الدولة الفاطمية، قامت في المغرب ومصر، وحكامها على مذهب الشيعة، لكن رعيتها لم يعتنقوا ذلك المذهب[80]. لكن الأندلسيين التفوا حول مذهب مالك اقتناعاً به[81]، "... وحموه بالسيف عن غيرة... "[82]. بينما أتباع المذاهب الأخرى، لم يتمكنوا من نشر مذاهبهم، فماتت بموتهم، على اختلاف أزمانهم، إلا من تدين في نفسه ممن لا يؤبه به، كما ذكر صاحب ترتيب المدارك[83].

ودأب فقهاء المالكية على معارضة كل من يحاول الخروج على مذهبهم، واعتبروه مذهباً رسمياً وحيداً في بلاد الأندلس[84]، وذكر المقري، أنهم كانوا يشترطون على من يتولى إصدار الأحكام فيه أن لا يخرج على مذهب مالك. [85]. "... فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ربما قتلوه"[86]. بل إن انتقادهم وصل إلى لوم من يبتع رأي الأوزاعي، مخالفاً لأهل البلد الذين هم على المذهب المالكي، علماً بأن مذهب الأوزاعي هو الذي كان سائداً قبل دخول مذهب مالك[87]. وهنا نرى أن الأمر تجاوز مرحلة الإقناع بإتباع المذهب إلى الإلزام الذي لا خيار فيه لأحد[88].

ومن جهود الأمير هشام في نشر المذهب المالكي، إسناد كثير من الخطط – خاصة الدينية منها - إلى فقهاء المالكية، وهي خطط لها أثر بالغ في حياة الناس اليومية، وهو بذلك يرسم الخطوط العريضة، لسياسة سار عليها خلفاؤه من بعده، ولم يحيدوا عنها إلا في أضيق نطاق، واستطاع بواسطتها فقهاء المالكية، أن يبسطوا نفوذهم، وينشروا علمهم، وحملوا الناس على إتباع مذهب إمامهم مالك بن أنس، ولقد استمرت سيطرت أولئك الفقهاء على تلك الخطط قروناً من الزمن، خاصة في الفترة التي تتناولها هذه الدراسة، وهي القرنين الثاني والثالث الهجريين، (السابع والثامن الميلاديين)[89]. بل إن توريث تلك الوظائف من السلف إلى الخلف، وجعلها مقصورة على أسر بعينها، ميّزت الإدارة الأموية، حتى أنّ الأمير محمد بن عبد الرحمن الأوسط، خاطب أحد المسئولين قائلاً: "... وإذا كنا آباءكم بكم، ولا نخلفكم بأبنائكم، فعند من نصنع إحساننا، ونرب أيادينا؟! "[90]. ولا شك في أن توارث الوظائف في أسر عرف أبناؤها باعتناق المذهب المالكي، فيه تمكين لذلك المذهب، وتكريس له، حتى أصبح معايشاً للناس في حياتهم اليومية، مما جعله مسيطراً في البلاد سيطرة تامة، وضمن له البقاء والاستمرار.

ولا يمكن اغفال الرأي القائل، بأنّ الأمير هشام تأثر بنشأته الأندلسية، فكان ميالاً إلى التدين والعلم، فاجتذب إليه الفقهاء منذ عهد أبيه، فأحبوه وناصروه، وكان بين الطرفين قاسم مشرك، وهو التقوى والذكاء والحرص، وقدم كل طرف للأخر خدمة كان بحاجة إليها، والمستفيد الأكبر من كل ذلك، هو المذهب المالكي[91].

وإذا استعرضنا قائمة مستشاري وموظفي الأمير هشام الرضي، وجدنا أنها لا تخرج عن نطاق السياسة التي رسمها لنفسه، بل ولمن أتى بعده من خلفائه، فأكثر المحيطين به، من أتباع مذهب الإمام مالك. "وصير القضاء والفتيا عليه "[92] فقاضيه- **قاضي الجماعة**[93] - المصعب بن عمران بن شفي الهمداني، من عرب الشام، دخل الأندلس قبل عبد الرحمن الداخل، ومع أنه لم يكن يقلد مذهباً معيناً[94]، إلا أنه ممن أخذ عن مالك، وهو ممن رفض منصب القضاء، لكن الأمير ألزمه به[95] بل إنه اتخذه وزيراً ونديماً[96]، وكان الأمير هشام يقول: "و اللّه لو سجل عليّ القاضي في مقعدي هذا لخرجت عنه[97]". انقياداً منه للحق، واعترافاً بخطورة منصب القضاء. بل أبعد من ذلك، أنه قال لقاضيه (مصعب)و هو يحاول إقناعه لتولي المنصب، : "... ولو وضعت المنشار على رأسي لم أعترضك[98] ". وتوفي الأمير هشام، واستمر مصعبٌ قاضياً في عهد خليفته الحكم بن هشام، بل أضاف إليها الصلاة[99]. وصاحب شرطته: عبد الغافر ابن أبي عبدة[100]، وكتاّبه: فطيس بن عيسى، وخطاب بن زيد[101].

ومن الملفت للنظر، أنّ الأمير هشام - وهو يُسند المناصب الكبرى في دولته لفقهاء المالكية – كان حريصاً على تقديم الصف الثاني - إن صح التعبير- من فقهاء المالكية، متجاهلاً الصف الأول، وهم كبار القوم وشيوخهم. دون أن يبعدهم عنه، لكنه - ربما - لمح منهم طموحاً خاف منه على عرشه[102].

2) الأمير الحكم بن هشام:

أقرّ معظم أصحاب أبيه على مناصبهم، حتى إذا توفي أحدهم استبدله بأخر من أصحابه، وحكاية القلق الذي انتابه عند سماعه باحتضار القاضي مصعب بن عمران مشهورة؛ إذ كان مدركاً تماماً لخطورة منصب القضاء، ويخشى ألاّ يجد من يسد الفراغ الذي سيتركه مصعب بن عمران[103]. لذلك وقع اختياره على القاضي محمد بن بشير[104]، الذي كان كاتباً للقاضي مصعب الأنف الذكر، وهذا من أكد الأسباب التي جعلت الأمير يختاره لهذا المنصب.[105] وعندما أراد الأميرُ أن يعين قاضياً في (استجة)[106]، كلّف قاضي الجماعة بأن يختار لها قاضياً، فاختار لها ابنه (سعيد بن محمد بن بشير)[107]، وباشر عمله بها[108]. وخلفه في منصبه (الفرج بن كنانة الكناني)[109] سنة 198هـ/813م، واستمر قاضياً حتى سنة 200هـ /815م، حيث خرج مع قادة عسكريين إلى الثغر الأقصى[110]، وهنا نلاحظ أن القاضي لم يكتفِ بوظيفته الرسمية، بل شارك القادة العسكريين في مهامهم، إضافة إلى أنه من علماء المالكية المعروفين[111]. ثم "... لم يزل القضاء متردداً في ولده بشذونة في أيام الخلفاء[112]". وتولى القضاء بعده، عبيد الله بن موسى الغافقي (سنة 201هـ/816م)[113]. قال عنه صاحب قضاة قرطبة: "ولم تحفظ له الرواة خبراً". وكذلك خليفته، في منصب قضاء الجماعة(حامد - وقيل محمد - بن عبد اللطيف الرعيني) "ولم يحفظ له أهل العلم شيئاً يحكونه عنه"[114]. وجاء بعده قاضياً، (قطن بن جزء)[115]، ثم (بشر بن قطن)[116]، ثم (محمد بن تليدة)[117]. أما وزيره وحاجبه، فهو عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث[118].

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنّ الأميرَ الحكم بن هشام، من أكثر أمراء الأمويين في الأندلس اصطداماً بالفقهاء والعلماء، فحاد عن طريق أسلافه، إذ سعى إلى تثبيت حكمه على أساس سياسي وليس دينياً[119]. فأخذ في محاولة تحجيم دور الفقهاء في الحياة العامة، فأعرض عنهم، وقرب إليه ندماء من غيرهم، فاتهموه بالفسق، وبفرض الضرائب الجائرة، واستخدموا المنابر والخُطب في تحريض الناس عليه، وشجعوهم على الخروج على حكمه[120]، فاندلعت بسبب ذلك ثورتين عارمتين، الأولى في طليطلة[121]. والأخرى - وهي الأشد - في ربض قرطبة (189- 202هـ /804 - 817م)، وقمعتا بصورة عنيفة من قبل الأمير الحكم، حتى لُقب بـ"الحكم الربضي"،

وأشتهر بذلك[122]. ويرى أحد الباحثين، أنّ ثورة الربض المشار إليها، كانت حداً فاصلاً بين عهدين؛ الأول: عهد السيوف والقوة وإبراز الكيان السياسي، أمام طغيان نفوذ فقهاء المالكية الروحي على المجتمع، كما أن الفقهاء أنفسهم تخطوا فترة الانتقال المذهبي ونشره، وبحثوا عن دور آخر، وهو العمل في وظائف الدولة، وهو الدور الذي فرضته عليهم الطبيعة الأندلسية، والحوادث السياسية، ومع أن الأمير الحكم - بعد أن ضمن النصر- أصدر عفواً عن أعلام الفقهاء الذين اتهموا بأن لهم يد في إشعال الثورة[123]، فإنه بادر إلى تغيير سياسته، وأدرك خطورة الدور الذي يمكن أن يقوم به فقهاء المالكية، حتى حُفظ عنه قول: " ما أشقاهُ من لَطَمَهُ قلمُ القاضي[124]". لذلك أخذ يتقرب إليهم، وكرس تفرد المذهب المالكي في الأندلس، إذ قصر القضاء والفتيا وغيرها من الوظائف الكبرى- سواءً في قرطبة أو غيرها- على من يحكمون بالمذهب المالكي لا غير، وهذا هو العهد الثاني والأخير، الذي برز بعد ثورة الربض[125]. ولا شك أنّ تلك الثورة، كانت حداً فاصلاً، ونقطة تحول كبرى، في تاريخ البيت الأموي في الأندلس من جهة، وأتباع المذهب المالكي من جهة أخرى[126]. وعلى الرغم من الخسارة الفادحة التي مُني بها الطرفان (البيت الأموي، وشيوخ المالكية) إلاّ أنّ تلك الثورة زادتهما قوة وترسخاً، فأمن الأمويون المنافسة فترة ليست بالقصيرة، كما تفرد المذهب المالكي وسيطر على نواحي الحياة الأندلسية.

3) الأمير عبد الرحمن - الأوسط - بن الحكم:

وفي عهده، تبلورت الحياة العلمية في الأندلس، وأضحت قرطبة مقصد العلماء وطلبة العلم من كل الأصقاع[127]، وأخذ المذهب المالكي يسيطر سيطرةً تامة على أوجه الحياة[128]. وفي عهده استحدثت مناصب جديدة، وقُسّمت الشرطة إلى قسمين (عُليا وسفلى)، وسار على نهج والده، في إسناد الوظائف المهمة إلى المالكية، وبلغ عدد قضاته أحد عشر[129]، وسبب تعددهم بهذه الكمية، سيطرت يحيى بن يحيى الليثي عليه، وهو علم من أعلام المالكية[130]، عداده في الجيل الثاني منهم في الأندلس، وله رحلة إلى الحجاز، حيث التقى الإمام مالك وأخذ عنه، وأسهم بدور فعال في نشر المذهب المالكي في الأندلس، وألزمه الأمير عبد الرحمن الأوسط بالقضاء، بعد أن مكث منصب القضاء شاغراً مدة ستة أشهر، بعد وفاة القاضي (يحيى بن معمرالألهاني)[131]، حتى اعترى الناسَ القلقُ، لتأخر الأمير في تعيين قاض جديد، فكان رد الأمير: "... ما يمنعني من التعجيل إلا النظر لهم، فإني لا أجد رجلاً أرضاه غير واحد، وهو لا يجيبني، فقال له أحد جلسائه: فإذا رضيته للقضاء وأباه، فألزمه أن يدلك على سواه، فأحضر يحيى بن يحيى وألزمه أن يشير عليه... فامتنع من الوجهين.... فألزمه... فتولاها ثلاثة أيام، ثم أشار بإبراهيم بن العباس، فقلده"[132]، ولم يكتف بذلك، بل

أختار للقاضي كاتبا[133]. أما يحيى بن يحيى، فقد تتلمذ على يديه "خلق لا يحصون"، وكان الأمير عبد الرحمن يستشيره في كثير من الأمور، وينفذ مشورته، ولم يعين قاضياً أو يعزله إلا بأمره[134]. فكان يحيى "... لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته، واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرئاسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به"[135]. وهذا نص صريح، ونقد لاذع، يدل على أن بعض من رغب في تولي منصب القضاء، أقبل على تعلم مذهب الإمام مالك، من أجل هذه الغاية، والله أعلم.

ولعل من المناسب أن نشير هنا، إلى أنّ الأندلس تميزت دون غيرها من أقطار الإسلام، بكثرة الطامحين فيها إلى تولي المسئولية من طبقة الفقهاء[136]. كما عُرف عن الأندلسيين حرصهم على التميّز، فالعامي يجتهد في صنعته ليتميز بها، والعالم عندهم معظّم من الخاصة والعامة، يُشار إليه بالبنان، وينبه قدره عند الناس ويكرم في كل مكان[137]. مع ملاحظة أنّ الناس أقبلوا - بشكل متزايد - على طلب العلم، في ظل رعاية وتشجيع من الأمراء، حتى وصلت الأندلس إلى مكانة علمية عظيمة[138].

ومما أثر عن يحيى، أنه إذا أنكر على القاضي شيئاً طلب منه أن يستعفي وإلا فإنه سيشير على الأمير بعزله، لذلك علق أحد المصادر على وفاته بقول: "... مات واستراح القضاة من همه!! "[139]. لكنه أوصى قبل وفاته بمشاورة قاضي الجماعة إذ ذاك، وهو (محمد بن زياد بن عبد الرحمن)[140] وكان من تلاميذه، فأصبح وصياً على تركته!! [141].

ومع أن للفقهاء المالكية دور بارز في "ثورة الربض"، إلا أن الأمير لم يلغ نفوذ الفقهاء المالكية، بل بقي واثقاً بهم، مستعيناً بهم في المناصب الرئيسية، وربما لضعف نفوذ أتباع المذاهب الأخرى، بل لانعدامهم أصلاً نصيب في بقاء الأمير محتاجاً لأتباع المذهب المالكي، بعد كل ما حصل منهم[142]. أما أصحاب بقية الوظائف في عهد الأمير عبد الرحمن، فهم على النحو التالي: فمن حجابه: سفيان بن عبد ربه، وعيسى بن شهيد[143]. وصاحب السوق، (إبراهيم بن حسين بن خالد) وكان صاحب نظر، وخالف بعض فقهاء زمانه[144]، وأشرف على أحكام الشرطة مدة من الزمن[145]. ومن أصحاب شرطته، سعيد بن عياض القيسي[146]. كما كان حارث بن أبي سعيد[147]، صاحب خطة الرد (شرطة الرد)، في زمانه[148].

4) الأمير محمد بن عبد الرحمن:

أيضاً واصل سياسة إسناد الوظائف (الخطط) المهمة لأتباع مذهب مالك، فقضاته هم: أحمد بن زياد، ثم عمرو ابن عبد الله المعروف بالقبعة[149]، ثم سليمان بن أسود الغافقي[150]. وكتّابه: عبد الملك بن عبد الله بن أمية بن شهيد، وحامد بن محمد الزجالي، وموسى بن أبان[151].

5) الأمير المنذر بن محمد:

وأختار لخطة قضائه، أبو معاوية عامر بن معاوية اللخمي. وكتّابه: سعيد بن مبشر، وعبد الملك بن عبد الله بن شهيد، وحاجبه: عبد الرحمن بن أمية بن شهيد[152].

6) الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن:

خلف أخاه المنذر السالف الذكر، وأيضاً لم يحد عن سياسة تقريب شيوخ المالكية، والاعتماد عليهم في تسيير أمور الدولة. وقضاته هم: موسى بن زياد، والنضر بن سلمة القيسي، وكانا يتعاقبان على خطة القضاء، عاماً بعد عام، ثم استقضى محمد بن سلمة - أخا النضر الأنف الذكر- ثم بعده أحمد بن محمد بن زياد اللخمي[153]، وحتى انقضى عهد الأمير، وأحمد هذا هو حفيد زياد "شبطون" أول من أدخل مذهب الإمام مالك إلى الأندلس، وسبقت الإشارة إليه في بحثنا هذا، وهنا تتضح جلياً سياسة توريث الوظائف، وجعلها مقصورة على أسرة بعينها، كأسرة زياد هذا، وأسرة ابن شهيد، وأسرة سلمة القيسي، وهي سياسة حرص عليها أمراء الأندلس.

أما كُتّاب الأمير عبد الله، فمنهم: عبد الله بن محمد الزجالي، وعبد الله بن محمد ابن أبي عبيدة، وموسى بن زياد، وسعيد بن عبد الرحيم الشذوني[154].

أما خطة المدينة؛ فكانت من نصيب محمد بن عبد الله بن أبي عثمان، واستعفى فأعفي، وتولاها علي بن محمد المعروف بالباسة، لمدة وجيزة ثم عُزل، وأسندت إلى محمد بن أمية بن عيسى بن شهيد، ثم اختير للوزارة، واستمر عليها حتى وفاته سنة 298هـ/911م، فيما أعيدت - خطة المدينة- إلى موسى بن حيدر، الذي شغلها حتى وفاة الأمير، ويبدو من السياق، أنه تولاها قبل هذه المرة[155].

كما أن بعض الوزراء جمعوا إلى منصبهم هذا منصب صاحب المدينة، منهم: محمد بن وليد بن غانم، وأصبغ بن عيسى بن فطيس[156]. فيما جمع نضر بن سلمة بين ثلاثة مناصب، هي: خطة المدينة والشرطة، والكتابة[157]. أما خطة السوق، فاختار لها الأمير عبد الله:

محمداً بن يحيى بن أبي غسان، وظل يمارسها حتى وافاه الأجل سنة 295هـ/908م، فخلفه في عمله يحيى بن سعيد بن حسان[158]. وأختار الأميرُ عبد الله لتولي خطة الخزانة: موسى بن محمد بن موسى، الذي توفي سنة 295هـ /908م، فتولاها بعده، أبو يحيى يزيد بن محمد بن التجيبي، والذي توفي قبيل وفاة الأمير بسنة تقريباً، وتحديداً في سنة 299هـ /912م[159]. ومن حجّاب الأمير: عبد الرحمن بن أمية بن شهيد - حاجب أبيه قبله - وبعد عزله، تولاها سعيد بن محمد بن السليم، ثم عُزل عنها، ثم لم يتخذ الأمير لها حاجباً[160]. وممن تولى الوزارة في هذا العهد: براء بن مالك القرشي، وعباس بن عبد العزيز القرشي، وسعيد بن محمد السليم، وعبد الملك بن عبد العزيز بن أمية بن شهيد، وعبد الله بن محمد الزجالي، وسليمان بن محمد بن وانسوس[161].

أما أصحاب شرطة الأمير عبد الله، فمنهم: موسى بن زياد، الذي أصبح قاضياً فيما بعد، فخلفه فيها عمه يحيى، ثم وليها القاسم بن وليد الكلبي، واستمر حتى وفاة الأمير[162]. أما خطة الرد، فتولاها الفقيه: محمد بن سعيد الموثق، المعروف بابن الملون[163]. ومن خلال التنقيب في المصادر، نجد أن من القضاة - زمن الأمير عبد الله - محمد بن سليمان المعافري، وهو في مدينة وشقة[164]، وتوفي بها سنة 295هـ /908م[165].

7) الأمير عبد الرحمن الناصر بن محمد بن عبد الله:

وما يدخل في نطاق بحثنا هذا من عهده الطويل (نصف قرن)، نحو سبعة عشر عاماً (300- 317هـ /912- 929م). وأيضاً ظل متمسكاً بسياسة أسلافه، في تقريب شيوخ المالكية، وإسناد الوظائف المهمة لهم. وكان فقهاء المالكية قد رسخت أقدامهم، وعرفوا مقدار ما يتمتعون به من سلطة ونفوذ، يدل على ذلك، قول أحدهم - معلقاً على اتهام أحد وزراء الناصر لبعض الفقهاء بالسوء- "... لو كنا بهذا السوء، لبطل على أمير المؤمنين (يقصد الناصر بعد تسميّه بالخلافة) كل ما صنعه، وعقده وحلّه، من أول خلافته إلى هذا الوقت، فما ثبت له كتاب حرب ولا سلم، ولا بيع ولا شراء، ولا صدقة ولا حبس، ولا هبة ولا عتق، ولا غير ذلك إلا بشهادتنا..."[166]. وهذا النص - ولا شك - يوضح أن أمراء وخلفاء بني أمية، اعتمدوا على فقهاء المالكية في اضفاء الشرعية المطلوبة على دولتهم في الأندلس. فيما أدرك الفقهاء أهمية الدور الموكل بهم، وقاموا به على الوجه المطلوب، وكان من ثماره، سيطرة المذهب المالكي على الحياة في الأندلس، قروناً من الزمان.

وإذا أردنا مزيداً من التفصيل، عن استمرار الناصر في الاعتماد على شيوخ المالكية في زمانه، فنقول أن قضاته كانوا على النحو التالي: أحمد ابن محمد بن زياد، قاضي الجماعة في قرطبة، وصاحب الصلاة فيها، ولم يلبث أن عُزل سنة 300هـ/912م، وخَلَفَهُ عليها أسلم[167] بن عبد العزيز بن هاشم قاضياً للجماعة، ومحمد بن عمر بن لبابة[168] إماماً للصلاة، ثم أعيد أحمد بن محمد بن زياد، ثم أحمد بن بقي بن مخلد، ثم المنذر بن سعيد البلوطي، الذي أستقدم من اشبيلية[169]، ليصبح قاضي الجماعة بالعاصمة [170]. فيما تولى قضاء اشبيلية، عبد الله بن محمد بن عبد الخالق. الغساني[171].

وممن شغل خطة المدينة في هذه الفترة، موسى بن محمد - إضافة إلى الوزارة - وأقر قاسم بن وليد الكلبي على الشرطة العليا، وكان مع ذلك خازناً، وتولى الخزانة أيضاً: سعيد بن سعيد بن حدير، وابن ونسوس، والزجالي، المذكورين آنفاً. واختار لخطة العرض (المدينة)، عمر بن غانم، وتولى الشرطة العليا لفترة من الزمن، عيسى بن أحمد بن أبي عبيدة. فيما كان فطيس بن أصبغ متوليا لخطة البيازرة. أما أحمد بن محمد بن حدير، فكان على الشرطة الصغرى، ثم تولى القيادة، وأخيراً تسنم سدة الوزارة. وممن تولى الشرطة: محمد بن أحمد بن يزيد[172]. وخارج العاصمة، وبالتحديد في "كورة البيرة[173]"، أسند القضاء لعبد الله بن محمد بن عبد الخالق بن سوادة. وكان صاحب السوق في عهد الناصر: عمر بن أحمد بن فرج، وعُزل سنة 301هـ /913م، وخلفه محمد بن عبد الله الخروبي. فيما تولى الخزانة: موسى بن سليمان الخولاني، المعروف بأبي الكوثر، وذلك سنة 302هـ/ 914، ثم جاء بعده، أحمد بن حبيب بن بهلول[174].

ومن الجدير بالذكر؛ أن بعض المسئولين جمعوا بين أكثر من وظيفة، أو تنقلوا بين الوظائف المختلفة، كما أن أجيالاً من أُسر بعينها توارثت المناصب والوظائف المهمة، لكن القاسم المشترك بينهم، أنهم كانوا من أتباع المذهب المالكي، أو تعلموا على أيدي شيوخ المذهب، كما أن معظمهم أبلى بلاءً حسناً من خلال وظيفته، وسجلت المصادر لبعضهم عدم الحرص على الوظيفة، وامتناع بعضهم عن مباشرة العمل، أو طلب الإعفاء بعد فترة قصيرة من المباشرة، خاصة خطة القضاء.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن أمراء الدولة الأموية في الأندلس، كانوا سبباً ضمن عدة أسباب مكنت للمذهب المالكي أن يتأصل وينتشر في بلاد الأندلس، حتى غدا بلا منافس تقريباً،

وعاش في تلك الأرض ردحاً من الزمن، بل بقي حتى بعد أن دالت دولة المسلمين في الأندلس، وغربت شمسها. وقد أسهم كل أمير بنصيب في هذا الأمر، حتى أن الحكومة التي تدير شئون البلاد كانت كلها - تقريباً - على المذهب المالكي، لذلك فلا غرو أن وصفت الأندلس بأنها معقل المذهب المالكي.

ومن الملاحظ، أنّ المذهب المالكي، الذي دخل الأندلس منذ عهد الأمير الثاني: هشام بن عبد الرحمن، قد بلغ الذروة في عهد الخلافة الأموية، خاصة في عهد ثاني خلفاء الأمويين الحكم المستنصر (350- 366هـ /961- 976م)، الذي حُفظ عنه قوله - في خطاب كتبه لأحد الفقهاء في عهده -: "... وكل من زاغ عن مذهب مالك فأنه ممن رين على قلبه، وزُين له سوء عمله، وقد نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صُنف في أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غيره أسلم منه... "[175]. وجاء في منشور أخر للخليفة نفسه: "... ومن خالف مذهب مالك في الفتوى، وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرةً لغيره، فقد اختبرت فوجدت مذهب مالك وأصحابه، أفضل المذاهب، ولم أر في غير أصحابه وتقليد مذهبه غير معتقد السنة والجماعة، فلمسك الناس بهذا، ولينهوا الناس أشد النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة "[176].

الهوامش:

[1] أحمد تيمور: نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة: الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، وانتشارها. ط 2، 1351هـ /1932م، ص 60- 69.

[2] أنظر: مؤلف مجهول: أخبار مجموعة. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، 1981م؛ ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار؛ ابن عبد ربه(أبو عمر، ابن عبد البر، ت 328هـ)العقد الفريد. دار الكتاب العربي، بيروت؛ ابن عذارى(أبو العباس، أحمد بن محمد المراكشي كان حياً سنة 712هـ/1312م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ج. س. كولان؛ ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان. (د. ت).

[3] الجيدي، عمر: الأندلسيون واستحداث تشريعي جديد، بحث منشور في ندوة" الأندلس قرون من التقلبات والعطاء" القسم الخامس: العلوم الشرعية.

[4] موقع " رواق المذهب المالكي" على الشبكة العنكبوتية.

[5] ابن خلدون: مقدمة تاريخ ابن خلدون، المسمى: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1424هـ/2004. ص 211- 214؛ الهروس، مصطفى: المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص. نشر: ش

[6] ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي، ت ق 6هـ/12م) رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة، تحقيق: بروفنسال، ليفي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، ص14 - 15؛ ابن بشكوال (أبو القاسم، خلف بن عبد الملك): كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم. تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت، 1410هـ/1989م. العمر، حصة بنت عبد الله: مصادر ابن بشكوال في كتابة "الصلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، الرياض، 1424هـ/2003م. ص136.

[7] شكيب أرسلان: الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، الناشر: محمد المهدي الحبابي، المطبعة الرحمانية، مصر، 1355هـ /1936م.، ج1، ص 250؛ موقع رواق المذهب المالكي إلكتروني،

[8] المقري (أبو العباس، أحمد بن محمد التلمساني، ت 1041هـ/ 1631م) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وأخبار وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، 1388هـ. ج1، ص 204؛ الهروس: المرجع السابق، ص 202.

[9] الخشني (محمد بن حارث، ت 316هـ /917)قضاة قرطبة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966م، ص29؛ الحايك، سيمون: عبد الرحمن الأوسط، الطبعة البوليسية، جونيه – لبنان.

[10] النباهي (أبو الحسن علي بن عبد الله بن الحسن المالقي، ت 793هـ/977م): تاريخ قضاة الأندلس المسمى "المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا". قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه: صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية، بيروت، 1426 هـ /2006 م.

[11] ابن بشكوال: المصدر السابق، ترجمة القاضي " عبد الرحمن بن محمد بن فطيس" رقم الترجمة (989).

[12] مقدمة ابن خلدون، ص 234.

[13] المقري: المصدر السابق، ج1، ص204؛ الهروس: المرجع السابق، ص 213.

[14] ظهر هذا المصطلح لأول مرة في بلا الأندلس، زمن عبد الرحمن الداخل، أنظر: الخشني: قضاة قرطبة، ص 48- 49؛ النباهي: المصدر السابق 21؛ الهروس: المرجع السابق، ص 206

(15) ابن بشكوال: المصدر السابق، ج2، ص 321؛ حصة العمر: المرجع السابق، ص 139. ولمزيد من التفصيل بشأن مراتب القضاة في الأندلس، أنظر: خلاف، محمد عبد الوهاب: تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ /1992م.

(16) النباهي: المصدر السابق، ص 5- 6؛ ابن بشكوال: المصدر السابق، ج2، ص 381؛ حصة العمر: مرجع سابق، ص 142

(17) المقري: المصدر السابق، ج1، ص 458؛ السحيباني، حمد بن صالح: عصر الازدهار العلمي في الأندلس، بحث منشور ضمن ندوة " الأندلس الدرس والتاريخ"، ص 183- ، ص 189.

(18) ابن خلدون: المقدمة، ص 238؛ العمر: مرجع سابق، ص 143.

(19) ابن خلدون: المقدمة، ص 245؛ وأنظر أيضاً: الماوردي (أبو الحسن، علي بن محمد، ت 450هـ/ 1069 م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية. دار الفكر، بيروت.. ص 7، 67، 104.

(20) خلاف: المرجع السابق، 524؛ الهروس: المرجع السابق، ص 210.

(21) بروفنسال، ليفي: تاريخ إسبانيا الإسلامية، من الفتح إلى السقوط. ترجمة: علي عبد الرءوف البمبي، على إبراهيم المنوفى، السيد عبد الظاهر عبد الله. مراجعة: صلاح فضل. المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ج3، ص 149؛ الهروس: المرجع السابق، ص 210.

(22) البراك، أحمد صالح: أحكام وآداب كاتب القاضي في الفقه الإسلامي، بحث منشور في: مجلة العدل، ع41، السنة 11، محرم 1430هـ، ص 213- 230. وعن دور خطة القضاء في نشر المذهب المالكي في الأندلس، أنظر: الهروس: المرجع السابق، ص205- 229.

(23) الخطط الست التي يخول لأصحابها تنفيذ الأحكام القضائية، هي: القضاء، والشرطة، والمظالم، والرد، والمدينة، والسوق. ابن ابن حيان (أبو مروان، حيان بن خلف، ت 469هـ/1079م): المقتبس من أنباء أهل الأندلس. تحقيق: محمود علي مكي، قطعة منه خاصة بعهد عبد الرحمن الأوسط، طبعة القاهرة 1971م؛ الحميدي (أبو النصر، محمد الأزدي، ت 488هـ/1095م) جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، القاهرة، 1966م.؛ النباهي: المصدر السابق، ص5؛ الونشريسي (أحمد بن يحيى، ت914هـ/1508م) المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى علما أفريقية والأندلس والمغرب. نشر وتحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ج10، ص 77؛ الهروس: المرجع السابق، ص 204.

(24) ابن حيان: المصدر السابق، ص 234.

(25) ابن حيان: المصدر السابق، ص 123؛ الهروس: المرجع السابق، ص 213. وجعل من فوائد الجمع بين الرد والشرطة، سرعة تنفيذ الأحكام.

(26) ابن سهل (أبو الأصبغ، عيسى بن سهل الأسدي، ت 486هـ/1093 م) الأحكام الكبرى المعروف بالإعلام بنوازل الأحكام. تحقيق: نورة التويجري، ط1، الرياض، 1415هـ/1995م؛ خلاف: المرجع السابق، ص 518؛ الهروس: المرجع السابق، ص 212.

(27) الفاسي، علال: الخطط الشرعية، بحث منشور في مجلة "البينة"، عدد6، أكتوبر 1962م، الرباط، ص 90؛ الهروس: المرجع السابق، ص 213.

(28) ابن خلدون: المقدمة، ص234. ولإلقاء نظرة على دورها في التمكين للمذهب المالكي، أنظر: الهروس: المرجع السابق، ص230- 250.

(29) ابن سهل: المصدر السابق، ص 28؛ ابن خلدون: المقدمة، ص 245؛

(30) النباهي: المصدر السابق، ص 6.

(31) ابن بشكوال: المصدر السابق، العمر: مرجع سابق، ص 150. وأنظر أيضاً: الماوردي: المصدر السابق، ص 129.

(32) ابن خلدون: المقدمة، ص 232.

(33) ابن خلدون: المقدمة، ص 247؛ موقع " رواق المذهب المالكي"الإلكتروني،

(34) شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 254.

(35) ابن خلدون: المقدمة، ص 238. وعن أثرها في ترسيخ قواعد المذهب المالكي في الأندلس؛ الهروس: المرجع السابق، ص 265- 276.

(36) الهروس: المرجع السابق ص 267.

(37) ابن الفرضي (عبد الله بن محمد بن يوسف، ت 403هـ): تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966م. "ترجمة رقم 1217"، يحيى بن عمر (أبو عبد الله بن سليم بن شبل الأفريقي، ت 307هـ /919م): كتاب أحكام السوق. تحقيق: محمود علي مكي، طبع مع صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد تحقيق: محمود علي مكي، طبع مع صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، المجلد الرابع، العدد 1- 1956. مدريد، ص 94.

(38) شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص252- 253. ولمعرفة أثرها في التمكين للمذهب المالكي، أنظر: الهروس: المرجع السابق، ص 251- 264.

(39) بروفنسال: تاريخ اسبانيا، ج3، ص 142، رية، عطا علي محمد: بحث "دور الفقهاء المالكية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عهد الحكم الربضي" بحث مشارك به في ندوة المدرسة الفقهية المالكية الأندلسية المغربية " طنجة، 2012م. ص 28.

(40) ابن حيان: المصدر السابق، ص 231.

(41) شكيب أرسلان: الحلل، ج1، ص 255.

(42) المرجع السابق، ج1، ص260.

(43) ابن حيان: المصدر السابق، ص 233.

(44) ابن خلدون: المقدمة، ص 247؛ العمر: مرجع سابق، ص 145.

(45) تميز المجتمع الأندلسي بتدينه، وحرص أفراده على إقامة الحدود، وإنكار التهاون بها أو تعطيلها، بل إن العامة يتولوه القيام بذلك إن لمسوا من أصحاب السلطة تهاون في هذه المسألة. شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 252.

(46) المقري: المصدر السابق، ج4، ص 201؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 257؛ الدغلي، محمد سعيد: الحياة الاجتماعية في الأندلس وأثرها في الأدب العربي وفي الأدب الأندلسي. دار أسامة، بيروت، ط1، 1404هـ /1984م، ص 35.

(47) مؤنس:، حسين: شيوخ العصر في الأندلس، دار الرشاد، القاهرة، ط2، 1417هـ/1997م، ص 7.

(48) مؤنس: المرجع السابق، ص 21.

(49) تثبت قصة اليهودي، الذي خبأ طالوت بن عبد الجبار المعافري في بيته حوالي سنة كاملة، مع أنه مطلوب للأمير الحكم، لاشتراكه مع الفقهاء في ثورة الربض ضد الأمير مكانة الفقهاء في المجتمع الأندلسي حتى عند غير المسلمين. ابن القوطية: المصدر السابق، ص 70؛ النباهي: المصدر السابق، ص 231؛ بروفنسال: تاريخ اسبانيا ج3، ص340.

(50) شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 272.

(51) مؤنس: شيوخ العصر، ص 7- 8.

(52) أنظر: الجراري، عباس: أسباب انتشار المذهب المالكي، بحث منشور في " ندوة القاضي عياض"، ج1، ص 180.

(53) ابن خلدون: المقدمة، ص 243؛ أحمد تيمور: مرجع سابق، ص 67؛ موقع طارق السويدان الإلكتروني قد فنّد أبو زهرة إدعاءات ابن خلدون، ووصفه أهل المغرب بالبداوة. أنظر: أبو زهرة: المرجع السابق، ص 360- 363؛ الهروس: المرجع السابق، ص 77.

(54) الجيدي: " الأندلسيون واستحداث تشريع جديد "، ص 87.

(55) أحمد تيمور: مرجع سابق، ص 67؛ موقع طارق السويدان الإلكتروني. العبادي (أحمد): في تاريخ المغرب والأندلس، ص115- 117.

(56) ابن حزم (علي بن حزم، ت 456هـ/1603م): مجموع رسائل ابن حزم، ملحق 2، 3، تحقيق: إحسان عباس، ص 229.؛ موقع " رواق المذهب المالكي" الإلكتروني.

(57) يحيى بن يحيى بن كثير (152- 234هـ /555 - 848 م) من مصمودة طنجة، وينتمي إلى بني ليث، تعرف على زياد بن عبد الرحمن ـ شبطون – الذي اجتهد في تعليمه واقترض له مالاً سافر به إلى المدينة المنورة، حيث لقي الإمام مالكاً سنة 179هـ/795م، وعمره إذ ذاك ثمانية وعشرون عاماً، وهو أخر من أخذ عن الإمام مالك من الأندلسيين، وعاد إلى الأندلس، ثم حجّ ولقي جملة من أصحاب الإمام مالك، ثم انصرف عائداً إلى بلده بعلم غزير، وهو رأس الجيل الثاني من تلاميذ الإمام في الأندلس، وأصبح إمام بلده، والمقتدى به، والمنظور إليه، والمعول عليه. ابن عذارى: المصدر السابق، 259. ابن الفرضي: المصدر السابق، ص179، ترجمة رقم(1556)؛ القاضي عياض(أبو الفضل، موسى اليحصبي، ت544هـ/1194م): ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. تحقيق: أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة، دار مكتبة الفكر، بيروت، طرابلس، لبنان (د. ت)، ج2، ص534- 547؛ ابن فرحون (إبراهيم بن محمد، ت 799هـ/1297م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، 1974م، ج2، ص352؛ موقع "رواق المذهب المالكي".

(58) ابن حزم: مجموع رسائله، ملحق2، 3، ص 229. ولمزيد من التفصيل عن دور يحيى الليثي في نشر المذهب المالكي، أنظر فقرة "رابعا: جهود أمراء الدولة الأموية من أجل نشر مذهب مالك والتمكين له في الأندلس: 1- هشام بن عبد الرحمن".

(59) النباهي: المصدر السابق، ص 124. وأنظر ترجمته في الحاشية رقم (132).

(60) عن دورهم في عهد الأمير الحكم بن هشام (الحكم الربضي) أنظر: رية: المرجع السابق.

(61) يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص 61- 62.

(62) مؤنس: شيوخ العصر، ص 19؛ هذا وقد وصف ابن عبد البر (يحيى بي يحيى الليثي) بأنه " يشبه سمته سمة شيخه مالك".؛ موقع رواق المذهب المالكي على الشبكة العنكبوتية.

(63) النباهي:: المصدر السابق، ص 231؛ الخشني: قضاة قرطبة، ص 342؛ ص 33؛ القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص26. مؤنس: شيوخ العصر، ص 19- 20. ولمزي من التفاصيل، أنظر: الهروس: المرجع السابق، ص63- 76.

(64) تحديد دخول مذهب الإمام مالك إلى الأندلس، مسألة فيها خلاف معروف بين المصادر، فهناك من يرى أنه كان زمن عبد الرحمن الداخل، وفريق ثانٍ يجعله أيام هشام بن عبد الرحمن، وذهبت طائفة ثالثة إلى أنه في زمن الحكم بن هشام. أنظر: الحميدي: المصدر السابق، ج1، ص338؛ الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد) الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى. تحقيق وتعليق: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، 1954م. ج1، ص138؛ الخشني (محمد بن حارث، ت 361هـ /971م)/: أخبار الفقهاء والمحدثين، دراسة وتحقيق: ماريا لويسا أبيلا، ولويس موليتا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية. معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1991م. ص 449؛ تاريخ علماء الأندلس، ج 2، ص578؛ مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، تحقيق وترجمة: لويس مولينا، ج1، 125؛ وعن دخول المذهب المالكي إلى الأندلس، أنظر الدراسة القيمة، بهذا العنوان:

J. Lopez: Recepcion ،de Lasecuela malequi ،P 73 ،N. 305□

ويرى بعض الباحثين، أنه من الصعب تحديد هذه المسألة. أنظر: جنثالث، آنخيل: تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة: حسين مؤنس، 1374هـ / 1955م، ص 17؛ عباس، إحسان: تاريخ الأدب الأندلسي: عصر سيادة قرطبة، ط 7، 1405 هـ / 1985م. ص 28؛ الجيدي: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص21؛ أما الهروس، فيقول أنه لا تعارض بين هذه الروايات، وأن علم مالك دخل الأندلس زمن عبد الرحمن الداخل، وبدأ ينتشر في عهد هشام، وأصبح رسمياً زمن الحكم. المرجع السابق، ص 36. وأنظر أيضاً: يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص75- 76.

(65) مؤلف مجول: أخبار مجموعة، ص 109؛ ابن القوطية: المصدر السابق، ص 62؛ الضبي (أحمد بن يحيى القرطبي، ت 599هـ /1203م) بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، المكتبة الأندلسية، مدريد.، ص 432، المقري: المصدر السابق، ج3، ص239؛ (الناصري في كتاب الاستقصاء)إلا أنه شذ عن الإجماع، وذكر أن صاحب القصة، هو الأمير عبد الرحمن الداخل. أنظر أيضاً: أحمد تيمور: مرجع سابق، ص67؛

(66) القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص 26.

[67] ويُسجّل للأمير هشام أيضاً، اتخاذ العربية لغة رسمية في البلاد، حتى اعتمدها اليهود والنصارى في معاهدهم ومعاملاتهم، وهذا "توحيد لغوي"، أسهم في تقوية وحدة الأندلس، وسيطرة السلطة الأموية عليه. عنان، عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس، القاهرة، 1969م.

، ج1، ص 229؛ الهروس: المرجع السابق، ص 43.

[68] المقدسي (أبو عبد الله شمس الدين، ت 387هـ/ 1390م) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن بريل، 1906م، ص 177؛ العبادي،

أحمد مختار: الصفحات الأولى من تاريخ المرابطين، بحث منشور في: مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1966م. ص 118.

[69] المقدسي: المصدر السابق، ص 177؛ العبادي، : الصفحات الأولى من تاريخ المرابطين، ص 118.

[70] ابن الأبار(أبو عبد الله، محمد بن محمد، ت 658هـ/1260م): الحلة السيراء؛ مؤنس: شيوخ العصر، ص 17- 19.

[71] الهروس: المرجع السابق، ص 50؛ وذكر ابن الأبار، أن هشاماً لُقب بالرضى لعدله وفضله. الحلة السيراء، ج1، ص 42. هذا رغم أننا نجد في المصادر، تباين في ذكر سيرة الأمير هشام، فبعضهم يتهمه بالقسوة، وشدة البطش، والإستهتار بالدماء، بينما يصفه الآخرون بأنه عادل، عاقل، يشبه عصره عصر الخليفة الراشدي الخامس، عمر بن عبد العزيز، رحمه الله. لمزيد من التفاصيل، أنظر: أخبار مجموعة، ص 99؛ ابن عذارى: المصدر السابق، ج2، ص 65- 66؛ بروفنسال: تاريخ إسبانيا ج1، ص285؛ مؤنس: شيوخ العصر، ص 78.

[72] مؤنس: شيوخ العصر، ص 8- 9.

[73] زياد بن عبد الرحمن اللخمي، الشهير بلقبه " شبطون"، فقيه الأندلس، رحل إلى الشرق، ولقي الإمام مالك، وأخذ عنه، وهو أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، عرض عليه الأمير هشام بن عبد الرحمن القضاء، فأبى، وهرب من قرطبة، مات سنة 204هـ/819م، على الأرجح. أنظر: النباهي: المصدر السابق، ص58، ابن حيان: المصدر السابق، ج2، ص 133؛ القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص349- 355.

[74] الطبقة الأولى من تلاميذ الإمام مالك في الأندلس (زياد بن عبد الرحمن " شبطون"، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، وسترد إن شاء الله تراجم مختصرة لهم في حواشي صفحات قادمة). وانظر: القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج1، ص26. ابن فرحون: الديباج المذهب، المقريزي (تقي الدين، أحمد بن علي، ت 845 هـ /1441 م) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، ط 2، 1407 هـ /1987 م، ج2،

ص 234؛ المقري: نفح الطيب، ج1، ص34و أنظر أيضاً مناقشة المسألة الخلافية فيمن له الأسبقية في إدخال علم الإمام مالك وفقه إلى الأندلس، في الحاشية رقم (64) من هذا البحث.

(75) الغازي بن قيس، أصله من الموالي، وكنيته أبو محمد، أندلسي قرطبي جليل، روى عن الإمام مالك، وكان عنده نسخة من كتابه " الموطأ"، وقيل إنه أول من تتلمذ على يد الإمام مالك من الأندلسيين، وعاد بموطأ مالك، وشجع زياد بن عبد الرحمن – شبطون- على الرحلة إلى المدينة، ففعل ذلك. وكان يحفظ المؤطأ، توفي سنة 199هـ/815م. الخشني: أخبار الفقهاء، ص 469؛ ابن حيان: المصدر السابق، ج2(ترجمة 748)؛ القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص114؛ الحميدي: المصدر السابق، (ترجمة 1272)؛ ابن فرحون: المصدر السابق، ص 136.

(76) سعيد بن أبي هند، من الأوائل الذين رحلوا إلى المشرق، والتقوا الإمام مالك، وأخذوا عنه، وذلك زمن عبد الرحمن الداخل. أنظر ترجمته في: الخشني (محمد بن حارث، ت 361هـ /971م)/: المصدر السابق، ص 506؛ النباهي: المصدر السابق، ج1، ص283؛ الحميدي: المصدر السابق، ج1، ص366.

(77) قرعوس بن العباس الثقفي، أحد أعلام المالكية في الأندلس، رحل إلى المشرق، وألتقى الإمام مالك وأخذ عنه. توفي سنة 220هـ /835 م. الخشني (محمد بن حارث، ت 361هـ /971م)/: المصدر السابق، ص 500؛ ابن الفرضي: المصدر السابق. ج2، ص621الحميدي: المصدر السابق، (ترجمة 780)؛ القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص326.

(78) عيسى بن دينار بن واقد الغافقي، من طليطلة وسكن قرطبة، صحب عبد الرحمن بن القاسم – صاحب مالك- وتفقه عليه، كان إماماً في الفقه، على المذهب المالكي، عمل مستشاراً لقضاة الأندلس، وتولى قضاء طليطلة، له كتاب "البيوع"، توفي سنة 212هـ/827م. الحميدي: المصدر السابق، ص؛ ابن الفرضي: المصدر السابق، ص 313؛ القاضي عياض: المصدر السابق، ج 3، ص 16- 20؛ الحميدي: المصدر السابق، ج2، ص186- 187.

(79) الضبي: المصدر السابق، ص 342؛ المقري: المصدر السابق، ج2، ص213؛ التنبكتي (أحمد بابا بن أحمد، ت 1036هـ) أحمد بابا: كتاب نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الغرب.؛ أحمد تيمور: مرجع سابق، ص 67. أبو زهرة: المرجع السابق، ص 94- 96.

(80) الجيدي: الأندلسيون واستحداث مصدر تشريعي، ص 87

(81) الهروس: المرجع السابق، ص 47.

(82) القاضي عياض: المصدر السابق، ج1، ص 26- 27.

(83) المصدر السابق، ج1، ص 27.

(84) حميّو، عبد الهادي: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج1، ص 162؛ موقع "خزانة المذهب المالكي" على الشبكة العنكبوتية.

(85) المقري: المصدر السابق، ج4، ص202.

(86) شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 272؛ وأنظر أيضاً: يحيى بن عمر: المصدر السابق، ص 78-79؛ وعن علاقة الأندلس بالمذهب الشيعي، أنظر:، مكي، محمود علي: " التشيع في الأندلس"، بحث منشور في صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية، مدريد، المجلد الثاني، سنة 1954م، ص 122- 123.

(87) ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص 181؛ بوتشيش، إبراهيم القادري: التاريخ الأندلسي من خلال النصوص. القسم الأول:: عصر الولاة والإمارة، الدار البيضاء، ط1، 1412هـ/1991م.، ص 38. وأورد صاحب "تاريخ علماء الأندلس، ج1، ص201" قصة فقيه شافعي، أُضطر إلى لزوم بيته، عندما رأى سيطرة فقهاء المالكية على مناحي الحياة في البلد. وأنظر: الهروس: المرجع السابق، ص82. بينما ذكر ابن فرحون، أن " عبد الملك بن حسين، المعروف بزونان" كان أوزاعياً فتحول إلى مالكي. الديباج المذهب، ج2، ص 19.

(88) حميو: المرجع السابق، ج1، ص 162؛ موقع " خزانة المذهب المالكي " على الشبكة العنكبوتية.

(89) الهروس: المرجع السابق، ص 204.

(90) ابن حيان: المصدر السابق، ص 143؛ وأنظر أيضاً: ابن عذارى: المصدر السابق، ص 272. الهروس: المرجع السابق، ص 203.

(91) مؤنس: شيوخ العصر، ص 10- 11.

(92) القاضي عياض: المصدر السابق ج1، ص 26.

(93) القاضي في العاصمة قرطبة، يُطلق عليه " قاضي الجماعة"، وعن صلاحياته، أنظر ما سبق من هذا البحث، في فقرة: مصطلحات وردت في البحث".

(94) ابن الفرضي: المصدر السابق ج2، ص 120.

(95) النباهي: المصدر السابق، ص 31.

(96) الخشني: قضاة قرطبة، ص 69- 71.

(97) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 244.

(98) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 44؛ الخشني: قضاة قرطبة، ص 44؛ مؤنس: شيوخ العصر، ص 21.

(99) النباهي: المصدر السابق، ص61؛ الخشني: قضاة قرطبة، ص72؛ ابن الفرضي: المصدر السابق، ج2، ص 119- 120.

(100) النباهي: المصدر السابق، ص61

(101) المصدر نفسه، ص 342.

(102) مؤنس: شيوخ العصر، ص 14- 15. وذكر أن د- محمود علي مكي، أثبت في بحث له عن أصول الثقافة المشرقية، أن هشاماً لم يعهد لأحد من كبار المالكية بمنصب كبير. أنظر:

Cf: M. A. MAKKI ،Ensuyo sobre apotaciones Orientales en La Espana Muslmana (R. I. E. 1M)Vols SIX PP. 1-167) .

(103) كان الأمير الحكم، يعرف صلابة قاضيه مصعب، ونزاهته، فصار يؤيده، ولا يسمع فيه مقالة طاعن، ويجيز أفعاله، وينفذ أحكامه، أنظر:... قضاة قرطبة، ص31؛ ابن عذارى: البيان المغرب، ص 252؛ النباهي: المصدر السابق، ص25- 26.

(104) محمد بن – سعيد – بن بشير بن شراحيل المعافري، من عرب مصر، وكان ممن لقي الإمام مالك في الحجاز، توفي سنة 198هـ. الحشني: قضاة قرطبة، ص 73. القاضي عياض: المصدر السابق، ج3، ص327؛ النباهي: المصدر السابق، ص 48.

(105) الخشني: قضاة قرطبة، 78

(106) استجة: يقال إن العرب اشتقوا هذا الاسم، من اسم روماني قديم لها (Astigis). ومعناها" جمعت الفوائد"، وهي من كور الأندلس المتصلة بأعمال (رية)، تقع على الضفة اليسرى لنهر (شنيل)، أحد روافد نهر (الوادي الكبير)، تبعد عن قرطبة مسافة، 60كم، وعن إشبيلية 80 كم. ياقوت الحموي (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، ت 626هـ /1229م)معجم البلدان. دار بيروت، 1407 هـ /1987م. ج 1، ص 134، الحميري (محمد بن عبد المنعم، ت أواخر القرن9هـ /15م) الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: حسين مؤنس، بيروت، 1984م.، ص 16، الدليمي، انتصار محمد صالح: التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأندلس خلال الفترة (300- 366هـ /912- 976م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1426هـ / 2005م. ص 16

(107) سعيد بن محمد بن بشير: سليل عائلة أشتهر أفرادها بالعلم وتولي القضاء وغيره من المناصب المهمة، لبعضهم تراجم في النباهي: المصدر السابق.

(108) الخشني: قضاة قرطبة، ص 95.

[109] الفرج بن كنانة الكناني، رحل إلى المشرق، وبعد عودته استخلصه الأمير الحكم بن هشام لقضائه، فأصبح قاضي الجماعة في قرطبة، وفي زمنه وقعت ثورة الربض، شفع في أحد جيرانه المتهمين بمناصرة الثورة، وقبل الأمير شفاعته، وكان الفرج فارساً شجاعاً، يقود الخيل، توفي وهو مع المجاهدين المحاصرين للنصارى في سرقوسة، سنة 213هـ. الضبي: المصدر السابق، ص 444؛ النباهي: المصدر السابق، ص 68- 69.

[110] الثغر الأقصى: قسم الجغرافيون بلاد الأندلس إلى ثلاثة يغور، الأعلى – الأقصى – والأوسط، والأدنى؛ وهي على النحو التالي:

= الثغر الأعلى: وهو المقابل لمملكتي (برشلونة) و(نافار) النصرانيتين، وعاصمته (سرقسطة)، ومن مدنه وكوره: لاردة، وتطيلة، ووشقة، وطرطوشة، وعيرها

= الثغر الأوسط: وهو المواجه لمملكتي (ليون) و(قشتالة)، وعاصمته (طليطلة).

= الثغر الأدنى: وهو الإقليم الواقع بين نهري (دويرة) و(تاجة)، ومن مدنه: قورية، وقلمرية، وشنترين، وماردة.

أنظر: البكري (أبو عبد الله بن عبد العزيز، ت 487هـ /): جغرافية الأندلس وأوربا. تحقيق: عبد الرحمن الحجي، بيروت، 19668م. ص 95؛ ياقوت: معجم البلدان، ج2، ص 121؛ ابن حيان: المصدر السابق، ص 69؛ ابن غالب (محمد بن أيوب الغرناطي، ت القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي): فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، تحقيق: لطفي عبد البديع، القاهر، 1955م، ص 290؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ، ج1، ص 206؛ الدليمي: المرجع السابق، ص 15- 16.

[111] ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص306؛ النباهي: المصدر السابق، ج1، ص31.

[112] الخشني: قضاة قرطبة، ص 97؛ وشذونة:

[113] عبيد الله بن موسى الغافقي، أصله من عرب الشام، أنظر: النباهي: المصدر السابق، ص105؛ ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص230.

[114] النباهي: المصدر السابق ص 105.

[115] قطن بن جزء التميمي، من أهل جيان، طلبه الحكم إلى قرطبة، حيث ولاه قضاء الجماعة. النباهي: المصدر السابق، ص 103.

[116] ابن عذارى: المصدر السابق، ص 245. الخشني: قضاة قرطبة، ص 103.

[117] ابن عذارى: المصدر السابق، ص 245.

(118) ابن عذارى: المصدر نفسه، ص 245.

(119) رية: المرجع السابق، ص 29.

(120) المراكشي(محيي الدين عبد الواحد، ت647هـ/1250م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب. تقديم وتحقيق وتعليق: محمد زينهم عزب، 1414 هـ / 1944 م، ص 44؛ عنان: المرجع السابق، ص 236؛ بروفنسال: المرجع السابق، ص 142 رية: المرجع السابق، ص 26. شقندة: قرية بعدوة نهر قرطبة، قبالة قصره. الحميري: المصدر السابق، ص 349.

(121) عن ثورة أهالي طليطلة على الحكم بن هشام، أنظر: المصادر السابقة الواردة في الحاشية رقم (2) وطليطلة من أعظم قواعد المسلمين في الأندلس، كانت عاصمة القوط قبل الفتح الإسلامي، بينها وبين قرطبة تسع مراحل. ياقوت: معجم البلدان، ج 4، ص 39- 40؛ الحميري: المصدر السابق، ص 293؛ الدليمي: المرجع السابق، ص 16.

(122) كثيرة هي المصادر التي تحدثت عن هذه الثورة؛ والربض: هو الضاحية الواقعة خارج مركز المدينة السكني، وحول قرطبة أكثر من ربض، الجنوبي منهم يفصله عن المدينة النهر الكبير، ويصل بينهما جسر على النهر، والغربي يسمى "ربض البلاط المجيد"، وهو في الحقيقة عدة أرباض متجاورة محاط كل منها بسور مستقل، كما أن كل ربض منها مستقل بسوقه ومتاجره، وهي (منية عبد الله، ومنية المغيرة، ومنية عجب) وهو على الضفة اليسرى لنهر الوادي الكبير. ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1963 م. ج6، ص 119؛ العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص 130؛ ليول بولود تورس: المدن الإسبانية الإسلامية، ترجمة عن الإسبانية اليودور وردي لابينا، مراجعة: نادية محمد جمال الدين، وعبد الله إبراهيم العمير. مركز الملك فيصل، الرياض 1423هـ، ص 257، 270، 274؛ رية: المرجع السابق، ص 27، حاشية 117.

(123) أنظر مثالاً على ذلك: النصين (11- 12) الأول خاص بالعفو عن يحيى بن يحيى الليثي، والأخير عفوٌ عن عيسى بن دينار. التاريخ الأندلسي من خلال النصوص، القسم الأول، عصر الولاة والإمارة، إبراهيم القادري بوتشيش، ص 24- 25؛ نقلاً عن: الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين.

(124) الخشني: قضاة قرطبة، ص 26؛ ريه: المرجع السابق، ص 7.

(125) مؤنس: شيوخ العصر، ص 15- 16؛ رية: البحث السابق، ص 30- 31.

CF: M. A. MAKKI ، Ensuto sobre… P. 93-94 .

(126) الهروس: المرج السابق، ص 56.

(127) السحيباني: المرجع السابق، ص 183- 205.

[128] يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 65.

[129] منهم: 1- معاذ بن عثمان الشعباني؛ النباهي: المصدر السابق، ص 70.

2- ومنهم: مسرور بن محمد بن سعيد بن بشير بين شراحيل المعافري، مرّ ذكر أبيه من قبل، وكذلك أخيه سعيد، وصف بالصلاح والعدل. النباهي، ص 106.

وممن تولى قضاء الجماعة في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط، القاضي (أبو عقبة الأسود – وقيل الأسوار- بن عقبة بن حسان النصري)، ثم عزل، وطُلب للقضاء مرة أخرى، لكنه أبى، وتحجج بالضعف وكبر أولاده. النباهي: المصدر السابق، ص 114.

ومن قضاة الأمير عبد الرحمن الأوسط: سعيد بن سليمان: تولى قضاء قرطبة في حدود سنة 234هـ، واستمر في منصبه في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن، الذي خلف والده في الإمارة، ومات في حدود سنة 240هـ. ابن حيان: المقتبس، قطعة منه خاصة بعهد عبد الرحمن الأوسط، ط: القاهرة، 1971م، ص 189؛ التاريخ الأندلسي من خلال النصوص، القسم الأول، ص 32.

ويخامر بن عثمان الشعباني، ولي القضاء سنة 220هـ، وخلفه في منصبه، علي بن أبي بكر الكلابي- الملقب يوانش (ابن حيان: المقتبس، ص66- 67). ومنهم: معاذ ابن عثمان الشعباني، واستمر في منصبه سبعة عشر شهراً، ومحمد بن زياد بن عبد الرحمن، والد القاضي الحبيب بن زياد. النباهي: المصدر السابق، ص 70- 71.

[130] في بعض المصادر، أن يحيى الليثي هو الذي نشر مذهب الإمام مالك وعلمه في الأندلس، وسبقت الإشارة إلى أن الجيل الأول من تلاميذ مالك – وعلى رأسهم – زياد بن عبد الرحمن "شبطون"، هم الذين نقلوا المذهب المالكي إلى الأندلس، ولعله هو الصحيح. الحميدي: المصدر السابق، ص 345؛ أنظر: الضبي: المصدر السابق، ص234.

[131] يحيى بن معمر الألهاني (نسبةُ إلى ألهان بن مالك، بفتح الألف وسكون اللام، أخي همدان)، فقيه إشبيلية وفرضيّها. عُيّن قاضياً ثم عُزل، ثم أعيد ثانية، واختلف في أمره، هل مات وهو في منصبه، أم عزل قبيل وفاته؟، على أن رواية شغور المنصب ستة أشهر بعد وفاته، تدل على أنه مات وهو قاضي الجماعة. أنظر: النباهي: المصدر السابق، ص 109.

[132] إبراهيم بن العباس بن عيسى بن عبد الملك بن مروان الأموي القرشي، تولى القضاء سنة 214أو 215هـ /، ثم عزل، وأعيد في سنة 223هـ. النباهي: المصدر السابق، ص60؛ الخشني: قضاة قرطبة، ص 34.

[133] والكاتب المعني هنا هو " زونان". أنظر: النباهي: المصدر السابق، ص 120.

(134) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 79- 82؛ ويرى ابن عذارى أن كثرة القضاة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم، مردها لما كان يُشير به يحيى بن يحيى الليثي، فيوصي بعزل وتعيين من يريد. البيان المغرب، ص 254.

(135) الحميدي: المصدر السابق، ج 1، ص 238. وأنظر أيضا: ابن عذارى: المصدر السابق، ص 254.

(136) حركات، إبراهيم: الثقافة وتبليغها في الأندلس في عصر الريادة (من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري /الثامن إلى العاشر الميلادي) بحث منشور في مجلة التاريخ العربي، ع 6، ربيع 1998م، ص 117- 146.

(137) المقري: المصدر السابق، ج4، ص 201؛ شكيب أرسلان: الحلل السندسية، ج1، ص 257؛ الدغلي: المرجع السابق، ص 35.

(138) المقري: المصدر السابق، ج1، ص333- 334؛ الحميدي: المصدر السابق، ص 233؛ البشري، سعد بن عبد الله: الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف بالأندلس، نشر مؤسسة الملك فيصل بالرياض، 1414هـ. ص 111؛ الحجي، عبد الرحمن بن علي: التاريخ الأندلسي من الفتح العربي حتى سقوط غرناطة"95- 897هـ / "نشر دار القلم، دمشق وبيروت، 1402هـ.، ص 411؛ عيسى، محمد عبد الحميد: تاريخ التعليم في الأندلس، ص128- 130؛ السحيباني: المرجع السابق، ص 188، 190.

(139) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 259.

(140) محمد بن زياد بن عبد الرحمن اللخمي، والده القاضي زياد " شبطون" أول من أدخل علم الإمام مالك إلى الأندلس، تفقه محمد على أبيه وعيره، ولي قضاء الجماعة في عهد عبد الرحمن – الأوسط- ابن الحكم، وضمت إليه الصلاة في عهد الأمي محمد بن عبد الرحمن، مات بعد الأربعين ومائتين للهجرة. الحميدي: المصدر السابق، ج2، ص34.

(141) النباهي: المصدر السابق، ص 70 - 71. ومحمد بن زياد بن عبد الرحمن، هو حفيد الفقيه المشهور – زياد "شبطون" _ الذي سبقت الإشارة إليه،

(142) رية: المرجع السابق، ص 12- 14.

(143) ابن عذارى: المصدر السابق 295. وعيسى بن شهيد، من موالي معاوية بن مروان بن الحكم، عهد به الحكم بن هشام إلى ابنه عبد الرحمن، ولما تولى الأخير الإمارة، تقدم عنده عيسى، وتولى عدداً من الخطط، منها: خطة الخيل، ثم الوزارة، ثم النظر في المظالم، وتنفيذ الأحكام على طبقات المملكة كلها، ثم الحجابة، وكان من أعيان رجال الموالي، تميز بالحلم والعلم والحزم، وقاد الصوائف. ابن حيان: المصدر السابق، ص 166؛ بوتشيش: المرجع السابق، ص 31- 32.

(144) النباهي: المصدر السابق ص 131. وهو: إبراهيم بن حسين بن خالد، أبو اسحاق، من أهل قرطبة، له رحلة إلى المشرق، لقي فيها بعض أصحاب مالك، منهم: مطرف بن عبد الله، وضع كتاباً في تفسير القرآن، أخذ عنه العلم جماعة، توفي سنة 249 هـ. ابن الفرضي: المصدر السابق، ص 8؛ بوتشيش: المرجع السابق، ص 34.

(145) ابن الفرضي: المصدر السابق، والصفحة.

(146) لعله أبو عثمان، سعيد بن عياض الطليطلي، رحل إلى المشرق، فسمع في افريقيا من ابن سحنون المالكي المشهور، وكان من أهل المسائل والفتيا. ابن الفرضي: المصدر السابق، ص 321.

(147) حارث بن أبي سعيد. أنظر ترجمته في: ابن حيان: المصدر السابق، ص 21، 80؛ ابن الفرضي: المصدر السابق، (ترجمة 326).

(148) ابن حيان: المصدر السابق، ص 321.

(149) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 88.

(150) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 88، 113؛ ابن عذارى: المصدر السابق، ص 259؛ النباهي: المصدر السابق، ج1، ص 34.

(151) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 295.

(152) ابن عذارى البيان المغرب، ص، 295.

(153) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 115.

(154) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 295- 296؛ وسعيد بن عبد الرحيم الشذوني توفي سنة 298هـ/911م.

(155) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 295- 296.

(156) ابن عذارى: نفسه، ص 297.

(157) ابن عذارى: نفسه، ص 296.

(158) نفسه، ص 296.

(159) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 296.

(160) ابن عذارى: نفسه، ص 296.

(161) ابن القوطية: المصدر السابق، ص 115؛ ابن عذارى: المصدر السابق، ص 296، 317. وسليمان بن محمد بن وانسوس، ت 307هـ /919م.

(162) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 297.

(163) محمد بن سعيد الموثق، الشهير بابن الملون، فقيه مالكي، حافظ لمسائل المنهج، وكان أيضاً عالما بكتابة الوثائق. القاضي عياض: المصدر السابق، ج 4، ص 452؛ الخشني: أخبار الفقهاء، ص 235؛ الهروس: المرجع السابق، ص 213- 214.

(164) وشقة: قال ياقوت: بليدة بالأندلس ينسب لها بعض الأدباء. معجم البلدان، ج 5، ص 122.

(165) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 303- 304.

(166) القاضي عياض: المصدر السابق، ج6، ص 89؛ الهروس: المرجع السابق، ص 84.

(167) القاضي أسلم بن عبد العزيز، من قضاة قرطبة في عهد الناصر، وكان يستخلفه في سطح قصره إذا خرج للغزو. ثقة منه في علمه ودينه وحزمه. الضبي: المصدر السابق، ص 239؛ النباهي: المصدر السابق، ص 78.

(168) محمد بن عمر بن لبابة القرطبي، من أئمة الفتيا في الأندلس، على مذهب مالك، توفي سنة 314هـ /936م. ابن فرحون: المصدر السابق. ص 319

(169) إشبيلية: مدينة ذات أثار قديمة، يجري في غربيها نهر (الوادي الكبير)، يقال إن أصل تسميتها بالإسبانية معنا: (المدينة المنبسطة)، بينها وبين قرطبة مسافة 160كم. البكري: المصدر السابق، ص 107؛ القزويني: المصدر السابق، ص 497؛ الحميري: المصدر السابق، ص58؛ الدليمي: المرجع السابق، ص 20.

(170) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 304.

(171) ابن عذارى: نفسه، ص 311. وفيه وفاة عبد الله بن محمد بن عبد الخالق الغساني سنة 302هـ/914م.

(172) نفسه، ص 306.

(173) كورة البيرة: كورة كبيرة، جليلة القدر، أسسها الأمير عبد الرحمن الداخل، وسكنها مواليه وجند الشام، واختلطت معهم بقية قبائل العرب، تبعد عن غرناطة 12كم، وعن قرطبة 180كم. الحموي: معجم البلدان، ج1، ص24؛ القزويني: المصدر السابق، ص 502؛ الحميري: المصدر السابق، ص 28- 29؛ ابن غالب: المصدر السابق، ص 283- 284؛ الدليمي: المرجع السابق، ص 17.

(174) ابن عذارى: المصدر السابق، ص 306- 316.

(175) موقع "خزانة المذهب المالكي" على الشبكة العنكبوتية؛ حميو: المرجع السابق، ج1، ص 179.

(176) الونشريسي: المصدر السابق، ج 12، ص 26.